ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- شهد **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى تحسناً نسبيا خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪** مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك التطور فى ضوء التحسن التدريجى لأداء معظم القطاعات، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس (وهو الأثر الناجم عن تدنى معدلات الأداء فى الفترة المرجعية) والذى بدأ فى الربع الثالث من العام المالى السابق.

- **إرتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى إلى ٢,٩٪ خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢** ليبلغ ٥٠,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٤١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى ٧٤,٩ ٪ **من الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٢** لتسجل ١١٥٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦٧,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو من العام الماضى.

- **شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسناً نسبياً فى نهاية يونيو ٢٠١٢**، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١٣,٥٪ فى نهاية عام الدراسة مقارنة بـ١٥,٢٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١. وقد انخفض رصيد الدين الخارجى بنسبة ١,٥٪، ليبلغ ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو من العام السابق.

- **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية يوليو ٢٠١٢ بشكل طفيف ليحقق ٨,١٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٨,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢**، ولكنه إنخفض بشكل كبير إذا ما قورن بـ١٠,٤٪ المحقق فى نهاية يوليو ٢٠١١. (تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أغسطس ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

- **إنخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نسبياً خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٦,٢٪ مقارنة بـ٦,٥٪ خلال الشهر السابق.** بينما إنخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ بشكل ملحوظ مسجلاً ٣,٨٪ مقارنة بـ٥,٣٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٢.

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً كلياً بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار**، مقارنة بعجز قدره ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء الأحداث التى تمر بها مصر والتى أثرت سلبا على إيرادات العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

أولا-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

استمر الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار السوق) فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ، مسجلاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ (مقارنة بـ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). بينما شهد الناتج المحلى الإجمالى تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (يناير- مارس من نفس العام المالى) والتى بلغت ٥,٢٪ . بذلك، يكون معدل نمو الحقيقى للاقتصاد المصرى قد بلغ نحو ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق)، يتضح أن **الإنفاق الاستهلاكى**- والذى يشكل ٨٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلى ويسهم بحوالى ٤,٧ ٪ في معدل النمو- يعتبر **المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال العام المالى محل الدراسة**. حيث شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً فى معدل النمو ليبلغ نحو ٥,٩٪، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ خلال العام السابق. بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو أقل قدره ٣,١٪ فى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٨٪ خلال العام المالى السابق . وفى الوقت نفسه، فقد حقق **الإنفاق الاستثمارى معدل نمو ملحوظ قدره** ٨٪ مقارنة بتراجع قدره ٢,١٪ خلال ٢٠١١/٢٠١٠.

بذلك يكون التحسن الملحوظ فى كل من الاستهلاك والانفاق الاستثمارى قد عوضا الأثر السلبى الناجم عن زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال عام الدراسة. حيث سجلت **الواردات من السلع والخدمات** ارتفاعاً بنحو ١٠,٨٪ خلال **٢٠١٢/٢٠١١** (مقارنة بإرتفاع أقل قدره ٨,٤٪ خلال العام المالى السابق)، بينما سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً قدره ٢,٣٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بإرتفاع قدره ١,٢٪ خلال العام المالى السابق). وجدير بالذكر **أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة)** قد **سجل نحو ٩١٣,٨ مليار جنيه (١٥٤٢,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية)** خلال **العام المالى** ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٨٩٣,٩ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (١٣٧١,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج**[1] **فقد إرتفع ليسجل ٢,٢٪** خلال ٢٠١٢/٢٠١١ وجدير بالذكر أنه وفقاً **للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها** قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقى ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقى ٣,٣٪، و يبلغ نسبته حوالى ٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ٥,٢٪، ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وقناة السويس (معدل نمو حقيقى ٣,٩ ٪ ، ٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقى ٣,٢٪، ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). ومن ناحية أخرى، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية –والتى كانت تدفع بمعدلات النمو- فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال عام الدراسة** وعلى رأسها الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٠,٧٪، ١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والسياحة (معدل نمو حقيقى ٢,٣٪،٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١
إجمالى الناتج المحلى	**١,٩%**	**٢,٢%**
إجمالى القطاع السلعى:	**٠,٦%**	**٠,٨%**
الزراعة و الغابات و الصيد	٠,٤%	٠,٤%
البترول	٠,١%	٠,١%
الغاز الطبيعى	-٠,١%	-٠,١%
الصناعات التحويلية	-٠,٢%	٠,١%
التشييد والبناء	٠,٢%	٠,٢%
إجمالى الخدمات الإنتاجية:	**٠,٨%**	**١,٠%**
النقل والتخزين	٠,١%	٠,١%
الإتصالات	٠,٣%	٠,٢%
تجارة الجملة و التجزئة	٠,٢%	٠,٢%
الوساطة المالية و الأنشطة المساعدة	٠,١%	٠,١%
المطاعم والفنادق	-٠,٢%	٠,١%
إجمالى الخدمات الإجتماعية	**٠,٥%**	**٠,٥%**

١ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة[٢] العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٥٠,٣٪ . ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثا، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتى قد ارتفعت بـ٣٨,٥ لتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى الضرائب على السلع والخدمات بـ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,٦٪ لتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفى نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) و االضرائب الأخرى بـ٦,٧٪ و١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٣,٩ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الإرتفاع الكبير فى المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغى ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتى قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٣٥,٩٪ لتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض فى باقى البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعا ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك فى ضوء الزيادة فى المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال فترة الدراسة بـ٢٢,٨٪ لتسجل حوالى ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك فى الاساس نتيجة الزيادة فى فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل الى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق.ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى باب الدعم فى ضوء الزيادة فى دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات فى صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,٨٪، و١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣١,٤ مليار جنيه و٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

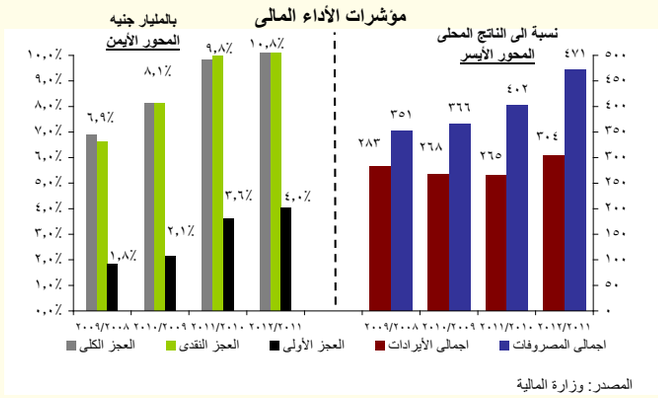

المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ٢,٩٪، ليبلغ ٥٠,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٤١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن المصروفات العامة كانت قد إرتفعت خلال فترة الدراسة بنسبة أكبر من الإيرادات. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد إستقر عند ١ نقطة مئوية خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً كبيراً بلغ ١٥,٦٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ٥٠,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٤٣,٨ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٣٤,٦٪، مما عوض الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية بـ٢٤,٩٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الإرتفاع الملحوظ فى الضريبة على الدخل، والضرائب على الممتلكات، واللذان قد ارتفعا بـ٨٨٪ و٢٥,٥٪ ليحققا ١٥,٦ مليار جنيه و٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨,٣ مليار جنيه ونحو ٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما إرتفعت الضرئب على السلع والخدمات بـ١٣,٦٪ لتسجل ١٧ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ١٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة فى الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ٢١,٣٪ لتسجل نحو ٤,١ مليار جنيه خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٣,٣ مليار جنيه خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصاً الضرائب من الشركات بـ٣٥,٩٪ جنيه لتسجل ٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بشكل ملحوظ، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٢٨,٢٪ لتحقق نحو ٣,٢ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو أخر، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً قدره ٢٤,٩٪ خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض باب الإيرادات الأخرى خاصاً الإنخفاض فى عوائد الملكية بـ٢٦,٢٪ لتسجل نحو ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا قدره ٢٠,١٪ لتصل إلى ١٠١,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٨٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفض كل منهما بـ٢,٢٪، و٢٤,٧٪ ليسجلا ٧,٨ مليار جنيه و٣,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٨ و٤,٧ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض الإحتياطيات العامة بـ٢,٨٪ لتسجل ٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ٢٦,٧٪ لتصل إلى ٣,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٨,٩٪ لتصل إلى ٣٢,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٢٧,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٣١,١٪ من إجمالي المصروفات)خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بـ٣٠,٩٪ لتسجل حوالى ٣١,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٤,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٢١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٣٠,٣٪ ليصل إلى ٢٢,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٧,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر من العام السابق.

ثالثًا- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٣] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٤].

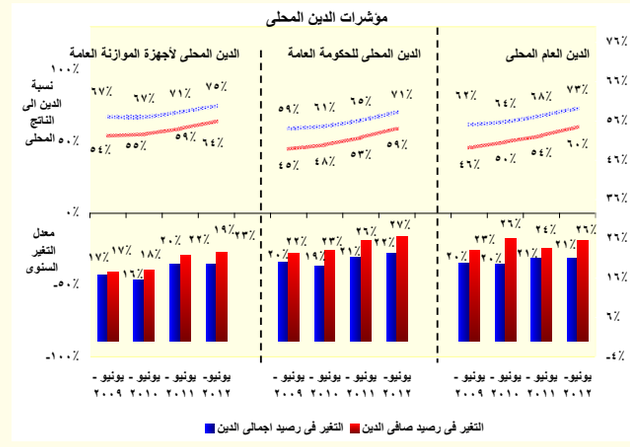

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٢ إلى ٧٤,٩٪ ليسجل ١١٥٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٦٧,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ (٧٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ٩٩١ مليار جنيه (٦٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٨٠٨,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١١ (٥٨,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية **يونيو** ٢٠١٢ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٠٨,٦ مليار جنيه و٢٧٠,٦ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٣٥٦,١ مليار جنيه و٢٠٦,٨ مليار جنيه فى نهاية **يونيو** ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٠٨٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ (٧٠,٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٨٨٩,١ مليار جنيه (٦٤,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١١. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٩١٤,٧ مليار جنيه (٥٩,٣٪ من **الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٧٢٢,٥ مليار جنيه (٥٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١١. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية يونيو ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١٠,٧ مليار جنيه ليصل إلى ١٨٨,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.**

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ١١٢٩ مليار جنيه فى نهاية **يونيو** ٢٠١٢ (٧٣,٢٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٣٢,٥ مليار جنيه (٦٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية **يونيو ٢٠١١**. وبلغ صافى الدين العام المحلى ٩٣٠,٩ مليار جنيه (٦٠,٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٤١,٣ مليار جنيه (٥٤,١٪ من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١١. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ١٩٨,٩ مليار جنيه ليصل الى ١٠٨٧,٩ مليار جنيه ، بالرغم من إنخفاض رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٣,٧ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٥,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية يونيو ٢٠١٢ بحوالى ٢٠,٢٪ لتصل إلى حوالى ١٤٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١١٧,٣ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفض المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية يونيو ٢٠١٢ ليسجل ١,١ سنة مقارنة بـ ١,٤ فى يونيو ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية يونيو ٢٠١٢ ليصل إلى ١٤,٤٣٪ مقارنة بـ ١١,٣٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١٣,٥٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٥,٢٪ فى نهاية **يونيو** ٢٠١١. و قد انخفض رصيد الدين الخارجى بنسبة ١,٥٪، ليبلغ ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية **يونيو** ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية **يونيو** من العام الماضي. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٥,٥٪ مسجلاً ٢٥,٦ مليار دولار (٧٤,٤٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية **يونيو** ٢٠١٢ مقارنة بـ٢٧,١ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى **يونيو** ٢٠١١[٥] .

رابعًا- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أغسطس ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر يوليو ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل معدل نمو قدره ٠,٧٪ ليصل الى ١١٠١,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠٩٤,٤ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٢. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد انخفض معدل نمو السيولة المحلية انخفاضاً طفيفاً ليسجل ٨,١٪ في نهاية شهر يوليو ٢٠١٢ مقابل ٨,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠١٢ ولكنه انخفض بشكل كبير إذا ما قورن بمعدل النمو المحقق فى نهاية شهر يوليو ٢٠١١ والذى سجل إرتفاعاً قدره ١٠,٤٪. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، فعلى **جانب الأصول** فقد استمر معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية فى التراجع بحوالى ٣٨,٥٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق محققاً ١٥٦,١ مليار جنيه، فى حين حقق معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ارتفاعاً بنسبة ٣٣,٢٪ مقارنة بمعدل نمو أعلى قدره ٣٣,٦٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى **جانب الإلتزامات**، فقد حقق معدل النمو السنوى للنقود ارتفاعاً قدره ٩,٥٪ ليسجل ٢٧٨,٤ مليار جنيه فى نهاية يوليو ٢٠١٢، مقارنة بـ١٠,٤٪ فى نهاية الشهر السابق. وبالإضافة الى ذلك، فقد استقر معدل النمو السنوى لأشباه النقود تقريباً عند ٧,٧٪ محققاً ٨٢٣,٥ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً سنوياً قدره ٣٨,٥٪ ليبلغ حوالى ١٥٦,١ مليار جنيه فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٢، ومقارنه بانخفاض قدره ١٠,٥٪ فى نهاية شهر يوليو ٢٠١١. كما استمر صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فى التراجع، والذى بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى ٥١٪ خلال العام المنتهي في يوليو ٢٠١٢ - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ - ليبلغ

٣ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٤ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٥ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٣,٤ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

بذلك ٦٩,٥ مليار جنيه فى نهاية يوليو ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى انخفاضاً بنسبة ٢٢,٦٪ خلال السنة المنتهية في يوليو ٢٠١٢ ليصل إلى ٨٦,٦ مليار جنيه، مقارنة بانخفاض أعلى قدره ٢٣,٣٪ خلال الشهر السابق مسجلاً ٨١,٦ مليار جنيه، وارتفاع قدره ٢٠,٤٪ اذا ما قورن بالقيمة المحققة فى يوليو ٢٠١١ وقدرها ١١١,٨ مليار جنيه.

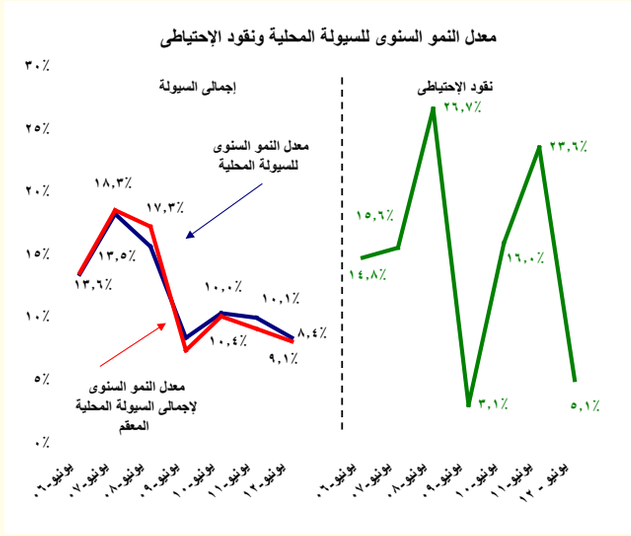

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية ليبلغ ٢٣,٦٪ في نهاية يوليو ٢٠١٢ ليسجل ٩٤٥,٨ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ٢٣,٩٪ خلال الشهر السابق و١٩,٧٪ خلال يوليو ٢٠١١، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٣,٢٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٣٣,٦٪ خلال الشهر السابق (وتجدر الإشارة الى أنه كان قد حقق أعلى نسبة ارتفاع له وقدرها ٤٥,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢.) وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بأكثر من ١٨٢٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية يوليو ٢٠١٢ مسجلاً ٦٠٤,٧ مليار جنيه.

بالإضافة الى ذلك، فقد تباطأ معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في نهاية شهر يوليو ٢٠١٢ ليحقق ٦,٨٪ ليصل بذلك الى ٤٥١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٧,٣٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفع بشكل ملحوظ اذا ما قورن بـ١,٣٪ المحققة فى نهاية شهر يوليو ٢٠١١، ومقارنة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٤,١٪ خلال الإثنى عشر شهرا الماضية. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢٣,٥٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤١,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٣,٢٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٢، ومقارنة بـ٨,٦٪ فى نهاية يوليو ٢٠١١.

تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري ليصل إلى ١٥,٠٤ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٥٨,٢٪، مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠، وهى أعلى قيمة له. وجدير بالذكر أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه فى نهاية العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١. كما تجدر الإشارة إلى أن شهر سبتمبر ٢٠١٢ قد شهد انخفاضاً شهرياً طفيفاً بنحو ٨٤ مليون جنيه فى رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري؛ ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع قيمة الواردات وتأخر إيداع الوديعة القطرية لدى البنك المركزى.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بمعدل نمو أبطأ قدره ٥,٨٪ فى نهاية يوليو ٢٠١٢ مقارنة بـ٦,٤٪ فى نهاية الشهر السابق ليسجل ١٠٢٩,٦ مليار جنيه، ومقارنة بـ٨٪ خلال يوليو ٢٠١١. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٨,٦٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بمعدل أبطأ ليحقق ٦,٣٪ فى نهاية يوليو ٢٠١٢ مقارنة بـ٦,٩٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفع بشكل ملحوظ إذا ما قورن بـ٢,٣٪ فقط خلال يوليو ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى ٥٠٥,١ مليار جنيه. وبالرجوع الى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل ٨,٥٪ ليبلغ ٤٧٢ مليار جنيه فى نهاية يوليو ٢٠١٢. فى حين استمر معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى فى الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ١٧,٧٪ ليبلغ ٣٣,٢ مليار جنيه فى نهاية يوليو ٢٠١٢. وبناءاً على ما سبق، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٦,٣٪ في نهاية يوليو ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٨,١٪ خلال يوليو ٢٠١٢ مقابل ٦٢,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد استقرت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية خلال شهر يوليو ٢٠١٢ نسبياً عند ١٦,٩٪ مقارنة بـ١٧٪ خلال الشهر السابق، فى حين انخفضت اذا ما قورنت بـ١٧,٦٪ خلال يوليو ٢٠١١. وبالإضافة الى ذلك، فقد تراجعت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر يوليو ٢٠١٢ بشكل طفيف لتصل الى ٢٣,٧٪ مقارنة بـ٢٣,٩٪ خلال الشهر السابق و٢٤,٢٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

استمر معدل التضخم السنوى[٦] لحضر الجمهورية فى الإنخفض خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل نحو ٦,٢٪ مقارنة بـ٦,٥٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٨,٢٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١.[وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية، فقد إستقر عند ٦,٣٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢، ولكنه إنخفض مقارنة بـ٨,٥٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١]. ويأتى هذا الإنخفاض كمحصلة لعدة عوامل منها تباطؤ الطلب المحلى نتيجة لتباطؤ النشاط الإقتصادى، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس.

وعلى الرغم من إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها "الخضروات" (٢٧,٢٪) و"الألبان والجبن والبيض" (٩,٥٪) و"الفاكهة" (٦,٩٪)، إلا أن هذا الإرتفاع قد قابله إنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية الأخرى ومنها "الملابس الأحذية"، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"، و" الثقافة والترفيه"، و" المطاعم والفنادق".

وعلى نحو آخر، فقد إستقر معدل التضخم الشهرى للشهر الثانى على التوالى عند ١,٢٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢، ولكنه إنخفض مقارنة بـ١,٤٪ خلال شهر سبتمبر من العام السابق. وذلك فى ضوء تحقيق معدل تضخم شهرى أقل لمجموعة "الطعام والشراب" مسجلاً ١,٨٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٢,٥٪ خلال الشهر السابق (مع إنتهاء أثر زيادة الاسعار المصاحبة لشهر رمضان).

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إنخفض معدل التضخم السنوى الأساسي[٧] خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٣,٨٪ مقارنة بـ٥,٣٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٧,٩ ٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إرتفع المعدل السنوى ليسجل ليسجل ١,٩٪ خلال شهر اغسطس ٢٠١٢ مقارنة بـ -٢,١٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٤٪ خلال شهر اغسطس ٢٠١١. كما إرتفع معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين بشكل ملحوظ أيضاً ليسجل ٣,٩٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ مقارنة بـ ١,٩٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أغسطس ٢٠١٢ غير متاحة حتى تاريخه. وفيما يخص معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين لشهر يوليو ٢٠١٢ فقد إستمر فى الإنخفاض مسجلاً -٢,١٪ مقارنة بـ -٣,٧٪ خلال الشهر السابق. ويرجع الإنخفاض المحقق فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين إلى تراجع معدلات النمو السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية، فيما عدا " إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف "، و" أنشطة خدمات الغذاء والإقامة " واللذان قد إرتفعا ليسجلا ٧,٣٪، و١١,٧٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢ مقارنة بمستوى أسعار مستقر و٣,٣٪ على التوالى خلال شهر يونيو ٢٠١٢.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء فى ضوء " وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم

٦ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٧ مؤشر التضخم الأساسى (Core inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٩,٦٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ٧,٨١٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

من ناحية والتباطؤ فى نمو الاقتصاد المحلى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية». فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

بالإضافة إلى ذلك، قرر البنك المركزى المصرى إجراء عمليات إعادة شراء لمدة ٢٨ يوم وإضافتها إلى هيكل السياسة النقدية إبتداء من ١٠ يوليو ٢٠١٢ بمعدل عائد متغير بحد أدنى العائد على عمليات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام.
وجدير بالذكر أن مجلس إدارة البنك المركزى المصرى كان قد قرر فى اجتماعه بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، للمرة الثانية خلال عام ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطى القانونى على الودائع بالعملة المحلية بـ٢٠٠ نقطة أساس من ١٢٪ إلى ١٠٪ بدءاً من فترة الإحتياطى فى ٢٦ يونيو ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البنك المركزى المصرى قد قام بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢ للمرة الأولى بتخفيض نسبة الإحتياطى القانونى على الودائع بـ٢٠٠ نقطة من ١٤٪ إلى ١٢٪، وذلك بهدف إتاحة المزيد من السيولة فى الجهاز المصرفى.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ -المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار، محققاً بذلك ارتفاع قدره ١٦٪ عن العجز الكلى المحقق خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ والذى بلغ قدره ٩,٨ مليار دولار. ويأتى العجز الكلى المحقق خلال عام الدراسة كمحصلة لإرتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية بنحو ٣٠,٢٪ ليحقق ٧,٩ مليار دولار وصافى تدفقات للخارج فى الميزان المالى والرأسمالى بنحو ١,٤ مليار دولار. كما سجل صافى بند « السهو والخطأ » تدفقات للخارج بنحو ١,٩ مليار دولار. وتأتى تلك النتائج فى ضوء تداعيات الأحداث التى تمر بها مصر والدول العربية والتى أثرت سلباً على العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والإستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)

	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	-٢٧،١٠٣	-٣١،٦٩٨	١٧٪
الصادرات	٢٦،٩٩٣	٢٦،٩٧٦	-٠,١٪
بترولى	١٢،١٣٦	١٣،١٢٩	٨٪
غير بترولى	١٤،٨٥٧	١٣،٨٤٧	-٧٪
الواردات	-٥٤،٠٩٦	-٥٨،٦٧٤	٨٪
الخدمات (صافى)	٧،٨٧٨	٥،٣٦٢	-٣٢٪
المتحصلات	٢١،٨٧٣	٢٠،٨٧٢	-٥٪
المدفوعات	١٣،٩٩٥	١٥،٥١١	١١٪
المتحصلات الجارية	٦٢،٠٠٢	٦٦،٢٥٦	٧٪
المدفوعات الجارية	٦٨،٠٩٠	٧٤،١٨٤	٩٪
الميزان الجارى	-٦،٠٨٨	-٧،٩٢٨	٣٠٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	-٤،١٩٩	-١،٤٠٤	-٦٧٪
الحساب الرأسمالى	-٣٢	-٩٦	١٩٧٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	-٤،١٦٦	-١،٣٠٨	-٦٩٪
الحساب المالى	٢،١٨٩	٢،٠٧٨	-٥٪
الميزان الكلى	-٩،٧٥٤	-١١،٢٧٨	١٦٪

سجل العجز فى الميزان التجارى نحو ٣١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢، محققاً بذلك ارتفاع قدره ١٧٪ عن العجز المحقق خلال العام المالى السابق والذى بلغ ٢٧,١ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٨٪ إلى ٥٨,٧ مليار دولار، بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية للعام الثانى على التوالى عند ٢٧ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع فى الصادرات السلعية الى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ٨٪ لتصل إلى ١٣,١ مليار دولار، مما فاق أثر الإنخفاض فى الصادرات غير البترولية بنحو ٧٪ لتصل إلى حوالى ١٣,٨ مليار دولار. بينما يأتي الإرتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة إرتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ٢٧٪ لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة أقل بلغت ٤,٦٪ لتصل إلى ٤٦,٩ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد إنخفض الفائض الكلى المحقق خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢ ليسجل نحو ٥,٤ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال العام المالى السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٢٠,٩ مليار دولار وذلك فى ضوء الإنخفاض الذى شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة فى المتحصلات من النقل بنسبة ٦,٤٪ لتحقق ٨,٦ مليار دولار (وتشمل المتحصلات من قناة السويس والتى بلغت ٥,٢ مليار دولار بإرتفاع قدره ٣,١٪) . كما ارتفعت ايضاً المتحصلات الحكومية بنسبة ١٣٥٪ لتحقق ٢٧٦ مليون دولار، مقارنة بـ١١٨ مليون دولار خلال العام السابق. وفى مقابل هذا الارتفاع فقد انخفضت متحصلات السياحة والسفر بـ١١٪ لتحقق ٩,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض قدره ١٢٪ فى المتحصلات الأخرى لتصل إلى ٢,٣ مليون دولار. كما إنخفض دخل الاستثمار بنسبة ٤١٪ ليسجل ٠,٢ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية لتحقق حوالى ١٥,٥ مليار دولار خلال ٢٠١١/٢٠١٢، مقارنة بـ١٤ مليار دولار خلال العام السابق ويرجع هذا الى ارتفاع كافة بنود المدفوعات الخدمية فيما عدا مدفوعات النقل، والتى انخفضت بنسبة طفيفة قدرها ١٪ لتحقق حوالى ١,٤ مليار دولار. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال عام الدراسة بـ٧٪ لتحقق ٦,٩ مليار دولار. كما ارتفعت المدفوعات عن السفر بنسبة قدرها ١٨٪ لتحقق ٢,٥ مليار دولار مقارنة بـ٢,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق، فى حين ارتفعت المصروفات الأخرى بـ٢١٪ لتصل الى ٣,٥ مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الإحتياطى الدولى للواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣,٢ أشهر خلال عام الدراسة مقارنة بـ٥,٩ أشهر خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٤٤٪ لتحقق ١٧,٨ مليار دولار مقارنة بـ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى مصر. وعلى الناحية الأخرى، فقد انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢ لتحقق ٦٣٢ مليون دولار مقارنة بـ٧٥٣ مليون دولار خلال العام المالى السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٦,٩٪ لتحقق ٦٦,٣ مليار دولار، فى حين إرتفعت المدفوعات الجارية بـ٩٪ لتحقق ٧٤,٢ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إنخفاض نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٨٩,٣٪ مقارنة بنحو ٩١,١٪ خلال العام المالى السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره ارتفاع عجز الميزان الجارى بحوالى ٣٠٪ ليصل إلى ٧,٩ مليار دولار خلال ٢٠١١/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٦,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢ صافى تدفقات للخارج بقيمة ١,٤ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٤,٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية فى مصر لصافى تدفقات للخارج بنحو ٥ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك فى ضوء بيع الأجانب لما فى حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية (فى حدود ٤ مليار دولار، مقارنة بـ٣,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١). وجدير بالذكر أن صافى الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر سجل تدفق للداخل بقيمة ٢,١ مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل خلال عام الدراسة السابق بحوالى ٢,٢ مليار دولار. سجلت الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل بقيمة ٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٢,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١. في حين سجلت الأصول الأخري صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار خلال ٢٠١١/٢٠١٢ مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٩ مليار دولار خلال ٢٠١١/٢٠١٢، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى،** فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ بـ٤٩٠ نقطة ليصل إلى ٥٨٢٢ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى أغسطس ٢٠١٢ والذى بلغ ٥٣٣٢ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد إرتفع رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بمعدل ملحوظ قدره ٩٪، ليتعدى ٤٠٠ مليار جنيه لأول مرة منذ مايو ٢٠١١، محققاً ٤٠٦ مليار جنيه (٢٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وقد تكون تلك التطورات الإيجابية دلالة على بدء تعافى البورصة المصرية فى ضوء التطورات على الساحة السياسية.